الطائفية
في الوطن العربي (١)

أديانٌ ومذاهبُ وطوائف

فالح عبد الجبّار

تسويغ شخصي

أتحرّج في الكتابة عن الانقسام الطائفي (أو المذهبي، كما يقال) في العراق، أو سواه. أتحرّج لاعتبارات عدة

فأولاً أنا رجل علماني في ثقافة تساوي خطأً بين العلمانية والإلحاد. والحال أنّ العلمنة موقفٌ فكري سياسي من العلاقة بين الدين والدولة، وهي اعترافٌ بالدين وبوجوده، بل وبحقّه في أن ينأى بنفسه عن سطوة الدولة أو سطوة حركاتٍ اجتماعية معيّنةٍ عليه. وأما الإلحاد فرؤيةٌ فلسفية لنشوء الكون والإنسان، أيْ إنكارٌ للدين بما هو تأويلٌ لذلك النشوء

وأتحرّج في الكتابة عن الانقسام المذهبي لاعتبارات وجودية، وإنسانية، وقيمية. فأنا أنحدر من أسرة سُنّية تخالطها عناصرُ شيعيّة وكردية. فجدّي التاجر الجوّال، المتحدِّر من عشيرة شمّر، اقترن بابنة عمه السُّنية مثله. ولما قَضَت اقترَنَ بأخرى من أبناء عمومته الشمّريين القاطنين جنوبًا، وهم شيعة، خلافًا لشمّر الشمال، السُّنةِ الشوافع (وهؤلاء غيرُ سُنّة جبل شمّر، في السعودية، وهم حنابلة). ولما قضى جدي نحبَه، عادت أرملتُه إلى ربوع أهلها ليترعرع عمي (ابنُها) بين ظهرانيهم. وحين زرناه يومًا في البصرة، وجدناه، ببراءة طفولتنا، لا يُشْبه أبي، المرتدي سترةً وسروالاً وربطَة عنق وقميصًا بياقة منشاة أما العم، الأخ غير الشقيق لوالدي، فكان يرتدي رداء العشائر ويعتمر عقالاً وكفيّة صُبغتْ بصباغ أسود، وفهمنا أنّه الحداد في عاشوراء. زوجتي، الكاتبة فاطمة المحسن، من شيعة بغداد، وقد ترعرعتْ في الناصرية وسوق الشيوخ، وتربأ بنفسها عن انقسام المذاهب. أما كنّتنا فكرديةُ الأرومة.

هذه عيّنةٌ من عراق الأمس، تختلط فيه الأديانُ والمذاهبُ والأعراق. وقد اكتشفتُ، متأخّرًا، أنّ جلّ أقراني، كتّابًا أو مفكّرين، أدباءَ أو معارضين، يتحدّرون من عوائل شيعية ولم أفكّر يومًا في هذا الاختلاف إلاّ تنوُّعًا ثقافيّاً، بشريّاً، عاديّاً.

أسئلة الانقسام البشري

ما الذي حصل، إذن، حتى تكتسي الفوارقُ في المذهب كلَّ هذه القوة التدميرية في الإقصاء، وكلَّ هذه القدرة على توليد الغضبِ والقتلِ على الهوية؟

ليست المشكلة في الاختلاف، بل في طريقة النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي ـ بقيمه وعقله.

علّمتني الدراساتُ السوسيولوجيةُ عن القوميات أنّ الجماعات تحدِّد نفسَها ومعنى وجوده بسبلٍ شتّى، وأنّ الثقافة هي أداةُ هذا التحديد. ولعلّ من بين أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي هو القبيلة، التي تقوم ثقافتُها على إيديولوجيا النسب الأبوي (أو الأمومي عند الطوارق)، وأنّ «صلةَ الرَّحِم» و«صلةَ الدم» هما من أقدم تعيينات الجماعة المنغلقة المسماة «قبيلة،» وأنّ هذا النسب هو ما **يميِّز** جماعةً عن أخرى، رغم معرفةُ الأنتروبولوجيين، بعد دراسات مستفيضة، أنّ القرابة أما حقيقة أو متخيّلة فغالبًا ما يكون الجوارُ، أو التصاهرُ، وسيلةً لخلقِ جماعةٍ جديدةٍ لا تنحدر من نسبٍ مشترك

ولعلّ الأديان هي الشكلُ اللاحقُ للانتساب، وتعيينِ الهوية. ولا يقتصر الدينُ على تمييز جماعة المؤمنين عن جماعة أخرى تنتمي إلى حقلٍ ديني آخر، بل إنّ الدين الواحد ينقسم بفعل تطوُّره إلى مدارس نسمِّيها في العربية الدارجة «شيعًا ومذاهب.» وليس ثمة دينٌ يخلو من هذه الانقسامات القائمة على تنوُّع التأويل، وتنوُّع الرؤى والمصالح والمشارب.

ولقد تأسّستْ إمبراطورياتُ الماضي على الهوية الدينية العابرة للقبائل والأقوام (تجمُّعات غير قبلية). فالإمبراطورية الرومانية المقدّسة حَملتْ شعلةَ المسيحية وانقسمتْ لاحقًا إلى شطريْن، مثلما انقسمت المسيحيةُ إلى كاثوليكية (عقيدة التثليث) وأورثوذكسية (الطريق القويم)، ثم لاحقًا إلى بروتستانتية (احتجاجية) وكاثوليكية. ولم تتوقف الانشطاراتُ حتى اللحظة.

إنّ تشظّي الهوية العراقية إلى هويات محليّة ما كان ليكون سيِّئًا لو جرى التعبير عنه في إطار أحزاب مدنية وعبر المؤسسات.

العثمانيون والملِل والنِّحَل

نشأتْ إمبراطورياتٌ عدة على أساس الإسلام، كان آخرَها الإمبراطوريةُ العثمانية، السُّنيةُ الشافعية، المتسامحةُ مع المذاهب السُّنية الأخرى (المالكية، الحنفية، الحنبلية). وفي هذه الإمبراطوريات يقوم التنظيمُ الاجتماعي على هرمية (تراتب عمودي) يقف المسلمون السُّنة في قمته، يليهم المسلمون الشيعة، فالمسيحيون، فاليهود، فبقيةُ الأديان. والفيصل الأساسي بين المسلم وغيرِ المسلم هو دفعُ العشور من المسلم، والجزيةِ من الذِّمّي. وقد تحوّل هذا النظامُ، تدريجيّاً، بعد الإصلاحات العثمانية (بين ١٨٤٠ و١٨٧٠)، إلى ما يُعرف بنظام المِلل، حيث تعيش كلُّ جماعة دينية (عدا المسلمين) وفقًا لقانونها، وتختار ممثّليها لدى الباب العالي. واحتفظ الدستورُ العراقي الأول ببعض هذه التنظيمات لجهةِ تمثيلِ المسيحيين (النصارى حسب الدستور) واليهودِ (الموسويون حسب تعبير دستور عهد ذاك). لكنّ الانتقال من عصر الإمبراطورية المقدّسة إلى الدولة القومية الحديثة جاء مربكًا وفجائيّاً: فالدولة الحديثة تقوم على مبدإ المواطنة، أيْ مساواة أيّ فردٍ مع أيّ فردٍ آخر، مسلمًا أو ذِمّيّاً. حسبُنا الإشارةُ إلى أنّ كثرة من الإسلاميين ما يزالون يتمسّكون بمبدإ أهل الذمّة، أي الهرميةِ القديمةِ التي تلغي المساواة

وما يصحّ على العلائق بين الرعايا المسلمين والرعايا من «أهل الذمّة» يصحّ أيضًا على العلائق بين أهل المذاهب، أي المسلمين. فالدولة العثمانية كانت تَستبعد من الإدارة والجيش كلَّ من لا ينحدر منحدرًا سُنيّاً

الدولة الجديدة

ورثت الدولةُ العراقيةُ الوليدةُ هذه المشكلة فلحظةَ تأسيس الدولة العراقية (١٩٢١) في ظلّ الانتداب، كانت البروقراطيةُ والجهازُ العسكري من أهل السُّنة. أما الشيعة ـ والحديث هنا عن المدن ـ فكانوا أهلَ تجارة وأعمال، شأنَ الموسويين. وقد رفض المسلمون فكرةَ المساواة: فشيوخُ العشائر والأشراف، مثلاً، كانوا يرفضونَ المساواةَ مع أتباعهم من الفلاحين، أو أبناء الحرفيين. ومعروفٌ أنّ أول رئيس وزراء عراقي، الشيخ عبد الرحمن النقيب، وهو من عترة الكيلانية (أشراف)، كان يحتقر الضبّاطَ العراقيين من الجيش العثماني لأنّهم كانوا «بلا أصل،» أيْ أبناء فقراء المدن.

وبهذا المعنى فإنّ القيمَ الدينية، والقيمَ الاجتماعية، كانت ميّالةً إلى الانغلاق والمفاضلة والتفريق، لا إلى الانفتاح والمساواة والتوحيد. ومن هنا برزت الحاجةُ إلى إيديولوجيا أو نظامِ قيمٍ

جديد، هو القومية (أو الوطنية)، التي تعلي شأنَ الأمة (القوم)، أو الوطن، الوعاءِ الماديّ للجماعة.

لعبت الإيديولوجياتُ القومية هذا الدورَ في خلق الجماعة القومية، بتقويضِ مبدإ الرعايا، وإرساءِ مبدإ المواطنة. ويشكّل هذا انتقالاً من مجتمع التراتب الهرمي (العمودي) إلى مجتمع التجاور المساواتي (الأفقي). ألم يكن شعار الثورة الفرنسية: «حرية، إخاء، مساواة»؟

وُلدت الوطنيةُ العراقية خلال ثورة العشرين في المدن الكبرى، وبخاصةٍ بغداد، على يد عدد من تجّار المدن، وعلى رأسهم التاجرُ الشيعي جعفر أبو التمن، مؤسّسُ الحزب الوطني. ورغم أنّ المدن كانت ضعيفة (٢٤٪ من سكّان البلاد) فإنّها اضطلعتْ بدور صانع الأفكار، ومحرّكِ التمرُّدات على سلطة الانتداب. وقد نَظّم جعفرَ أبو التمن وأقرانُه أولَ مظاهرات حديثة على شكل مولد نبوي (طقس سُنّي) وموكب حسيني (طقس شيعي) في آن معًا، فكان هذا الطقس الجديد (المولد ـ الموكب) إيذانًا بولادة الوطنية العراقية وسط عرب المدن.

بموازاة ذلك كان الضبّاطُ الشريفيون ـ وهم الضبّاط العراقيون الذين تركوا الجيشَ العثماني والتحقوا بالأمير فيصل ملكِ سوريا، فملكِ العراق ـ ميّالين إلى الفكرة القومية العربية، متطلّعين إلى إنشاء دولة عربية كبرى. وكانوا، في جانب من عملهم ونشاطهم، يعزّزون استقلالَ العراق (النشاط الوطني) ويعملون في جانب آخر على تجاوز ذلك باتجاه كيان عروبي أوسع. هنا تكمن نقطةٌ أخرى من المشاكل المقبلة على العراق الجديد، وهي التقاطع بين الوطني (العراقي) والقومي (العربي). ذلك أنّ العراق، كما رَسَمت حدودَه الإدارةُ الكولونياليةُ البريطانية، كان يضمّ بين دفّتيْه أقوامًا عدة: كردية، آشورية، تركمانية، إلى جانب القومية الأكبر عددًا: العربية. وهو يضمّ مجموعةَ أديان وطوائف ومذاهب. وكان توحيدُه على الأساس العروبي يعني إقصاءَ ربع سكّانه أما توحيدُه على الأساس الديني ـ المذهبي، فيعني تقسيمَه إلى نصفين.

كان العراق دولةً إقليميةً تبحث عن أمة، لا أمةً (جماعةً قوميةً) تبحث عن دولة. وبوسعي المجازفة بالقول إنّ أزمةَ بحثه عن هوية عامَ ١٩٢١ لا تقل حدّةً عن أزمة بحثه عن هوية حاليّاً.

فيصل وكوكس

لعلّ أبرزَ تعبير عن أزمة الهوية عام ١٩٢١ ما دار بين الأمير فيصل (قبل تتويجه) وبين السير بيرسي كوكس، المندوبِ السامي البريطاني، والحاكمِ الفعلي للعراق. شرح كوكس(Cox)، أو كاوكز كما يسمّيه العراقيون، للملك المقبل فكرةَ التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالاً، ودولة كردية مجاورة، ودولة عراقية (لعرب العراق). اعترض فيصل بدبلوماسية قائلاً أنت تعطيني دولةً محاطةً بالأعداء: فثمة الترك (الذين حاربناهم) شمالاً، والسعودية (أو ابن سعود المحارب) جنوبًا. وأوضح فيصل أنّه عربي شافعي (سُني)، وأنّ أغلبية عرب العراق من الشيعة؛ فإنْ ذهب الأكرادُ في دولة، وفقًا لمبدإ القوميات (من الرئيس الأميركي وودرو ويلسون إلى الرئيس الثوري الروسي ڤلاديمير لينين)، فإنّ فيصل سيجلس على عرش مملكةٍ ذات أغلبية شيعية لن تستقيم له. وافق كوكس على ذلك الرأي. وبهذا الترتيب بات العراقُ دولةً متعدِّدةَ القوميات، وذاتَ وزن سُنّي مكافئ تقريبًا للشيعة (٤٥٪ للسُّنّة مقابل ٥٢٪ للشيعة، و٣٪ لبقية المكونات)

ولكنْ كان على الدولة الجديدة أن تحلّ مشكلةَ **الاندماج** الصانع للأمة.

قضايا الاندماج

لا تنمو الأممُ والقوميات في الحقول أو على الأشجار؛ فهي لا تنتمي إلى حقل الطبيعة، بل إلى ميدان التنظيم الثقافي ـ الاجتماعي، وهي تتأسّس بأشكالٍ عدة.

دخل العالمُ عصرَ القوميات منذ الثورة الفرنسية أواخرَ القرن الثامن عشر. ثم تَبِعَ فرنسا كُلٌّ من ألمانيا وإيطاليا وأميركا، فدول أميركا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا.

لن تزول الانقساماتُ الطائفية لأنّها اختلافاتٌ ثقافية ذات بعد تاريخي، لكنّ ما يمكن أن يزول هو تسييس الإسلاميين والمتعصّبين لهذه الاختلافات.

تنشأ الأممُ من وجود جهاز سياسي مركزي، ووجود نظام اتصالٍ ثقافي موحّد (اللغة، الجرائد، الكتب، الجامعات) ونظام اتصالٍ مادي (طرق وتجارة وأسواق)، متداخلة، متكاملة، متفاعلة، في إطار رقعة جغرافية محدّدة. العراق مرّ بهذه المرحلة التأسيسية بشكلٍ أولي خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بفضل الإصلاحات العثمانية التي أدخلتْ سككَ الحديد، وخطوطَ التلغراف، والمدارسَ الرشدية، والخدمةَ العسكرية الدائمة، وتوحيدَ جهاز الإدارة في بلاد الرافديْن ومركزتَه في بغداد. إلاّ أنّ فترة الانتداب والعهد الملكي كانت أكثر عنفوانًا في ميدان التوحيد والمَرْكَزة. ولعلّ أهمّ عنصر في عملية الاندماج هو مشاركة السكان، ونعني بذلك: المشاركةَ السياسيةَ (في الوزارات والبرلمان والانتخابات)، والمشاركةَ الإدارية (في الدوائر المدنية والقضائية للدولة)، والمشاركةَ الاقتصادية (في عقود الدولة والريع النفطي)، والمشاركة الثقافية (في التعليم والإعلام والمعلومات)

لا نغالي إذا قلنا إنّ العنصر الكردي العربي السُّني لعب دورًا طاغيًا في المجال العسكري والسياسي والإداري، بينما لعب العربُ الشيعة والموسويون دورًا طاغيًا في المجال التجاري والأعمال الحرة. وبهذا المعنى كانت المشاركة الشيعية في المجال السياسي (الوزارات، رئاسة الوزارة)، وفي الوظائف ضمن الجهاز الإداري، وفي البرلمان (بشقّيْه مجلس النواب ومجلس الأعيان) ضعيفةً ومحدودةً. ولم تأخذ هذه المشاركةُ في التحسُّن إلا في أواخر العهد الملكي.

ولم تَبْرز شكاوى أو اعتراضاتٌ على هذا التمثيل في العهد الجمهوري الأول، أو الجمهورية الأولى لعبد الكريم قاسم، رغم أنّها لم تحظَ بشعبيةٍ تُذْكر في العالم العربي بسبب «قُطْريّتها.» واتُّهم عهدُ الجمهورية الثالثة (عبد السلام عارف) بالانحياز، بل بالتحامل الطائفي. أما الجمهورية الرابعة (عهد البعث) فتُعدُّ جمهوريةَ العائلةِ والعشيرة، جمهوريةَ موزٍ من طرازٍ خاصّ.

ففي هذه الفترة تدنّى التمثيلُ السياسي للشيعة بسبب طغيان العسكر، وبسبب افتقار المؤسسة العسكرية إلى مشاركة شيعية ملحوظة (لعوامل كثيرة قسرية وطوعية)، هذا بالرغم من وجود مؤسسات تمثيلية (مجلس وطني)، بسبب احتكار نخبة قرابية لمقاليد الحكم في هيئاتٍ مثل «مجلس قيادة الثورة» و«القيادة القطرية» أو «مجلس الوزراء» أو «مجلس الأمن القومي.» ولما كانت الدولة العراقية دولةً ريعيةً نفطية، فإنّ توزيعَ الثروة، عبرَ الدولة، كان ينحى المنحى الاحتكاريَّ نفسَه ولا أدري من قال إنّ الفوارق الاقتصادية بين المناطق أخطرُ من هذه الفوارق بين الطبقات، إذ من شأنها أن تهزّ أركانَ النظام السياسي ـ الاجتماعي، وتمزّقَ النسيجَ الوطني.

كيف يرى نشطاءُ الشيعة إلى هذه الحرمانات؟

هناك عدة رؤى. فرجال الأعمال، مثلاً، يَنْسبون هذا الحرمان إلى الطابع «الاشتراكي» أي الدولتي للاقتصاد، وهو اقتصاد أوامري، قسري، لا اقتصادُ سوقٍ حرٌّ مفتوحٌ. وهناك تفسيرات يسارية وليبرالية ترى أنّ المشكلة تَكْمن في الطابع التسلُّطي أو التوتاليتاري للنظام السياسي، نظام الحزب الواحد والإيديولوجيا الواحدية، ويميل حنّا بطاطو، أكبرُ مؤرّخ لتاريخ الطبقات الاجتماعية في العراق، إلى هذا التأويل. وهناك تأويل ثالث ينتشر وسط طبقة رجال الدين، ويتأصّل في الحركات الإسلامية الشيعية، يَنْسب الحرمانات إلى وجودِ طائفيةٍ سياسيةٍ مقصودة، بل وتدميرية

بقيتْ هذه الرؤى، الاقتصاديةُ والسياسيةُ والدينيةُ ـ المذهبية، متجاورةً، يصادفها المرءُ في النقاشات والسِّجالات، سرّاً وعلانيةً. ولعلّ الواقع الفعلي هو مزيجٌ متفاوتٌ من هذه التفسيرات كلّها، يختلف باختلاف المراحل. لكنّ الثابت هو وجودُ تذمُّر شيعي أعلن عن نفسه صراحةً وجهارًا خلال تمرُّدات ١٩٩١ في إطار ما يعرف بـ «الانتفاضة العراقية ضدّ حكم البعث» بعيْد هزيمته في مغامرة الكويت

ما هي منابع التوتُّر الطائفي؟

هناك عدة منابع:

أولاً ـ لعلّ أقدم وأكبر منبع هو قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤، الذي أرسى حقوقَ الجنسية على أساس «التابعية العثمانية» التي لم يكن كلُّ السكان يتمتّعون بها. فمثلاً كانت عشائرُ وعوائلُ وبلداتٌ كثيرة تتهرّب من التجنيد الإجباري، فتسجّل تابعيتَها لإيران القاجارية، الغريمِ الأكبرِ للباب العالي في إسطنبول.

وقد طُبّق قانونُ الجنسية الجديد بشكل سياسي ضدّ المجتهدين الشيعة ممن عارضوا الاستفتاءَ أو أفتوْا بوجوب مقاطعة الدولة الجديدة.

وتجدّد تطبيقُ قانون الجنسية بطريقةٍ لاإنسانية في عهد الجمهوريتيْن الثالثة (عارف) والرابعة (صدّام)، وبخاصةٍ خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وراح ضحيّتَه نحو ربع مليون إنسان، اقتُلِعوا اقتلاعًا، وجُرّدوا من جنى العمر، وأُهينوا في أعمقِ أعماقِ انتمائهم. ولقد زرتُ مع زميلي الكاتب زهير الجزائري، والمخرج السينمائي العراقي حكمت داود، معسكراتِ المهجَّرين في المنافي، فوجدناهم في غربة ثقافية عن المجتمع الإيراني، بل يهتفون بحياة الرئيس العراقي، الذي طردهم، أمام أنظار المخابرات الإيرانية الإسلامية، طمعًا في عفوٍ وعودةٍ إلى الديار. وكانت تلك أكبرَ حماقاتِ الحكم التوتاليتاري القبلي.

ثانيًا ـ كان الشيعة يَنْعمون بمجال واسع في التجارة والأعمال وقد سجّل الدارسون نسبةً عاليةً منهم في غرف التجارة، واتحاد الصناعيين، والمقاولين. وهذا أمر طبيعي في ضوء اتجاه السُّنة نحو الإدارة والجيش.

وجاءت الميولُ التنمويةُ الدولتية، بصرف النظر عن أرديتها الإيديولوجية، أو نوايا منفِّذي هذه السياسات، لتمدّ سيطرةَ الدولة (تأميمًا أو حرمانًا) إلى المجال الاقتصادي، فأدّى ذلك إلى تقويض نفوذ التجار ورجال الأعمال الشيعة. كما أنّ احتكار الدولة لتوزيع العقود وإجازات الاستيراد والتصدير أدّى إلى احتكارٍ ضيّقٍ للمنافع الاقتصادية اقتصر على شبكات القرابة والشبكات الحزبية الموالية لشخص الرئيس المخلوع.

ثالثًا ـ أدّت الإجراءاتُ العلمانيةُ المتشدِّدة إلى تضييق الخناق على ممارسة الشعائر الدينية، وبخاصةٍ طقوس عاشوراء، من مجالسِ عزاءٍ ومواكبَ وزياراتٍ

وشملت القيودُ أيضًا استضافةَ الطلاّب والمجتهدين في المدارس الدينية (الحوزات العلمية). وأدّى ذلك إلى تدهور المكانة العلمية للنجف، وإلى انهيار اقتصادها الذي يَعْتمد على تدفُّق الزوّار للمراقد وتدفُّقِ أموالِ الخُمْس على الفقهاء.

رابعًا ـ لعلّ الحرمانَ الأكبرَ هو ضعفُ المشاركة في قمة القرار السياسي، بغياب أيّ تمثيل في القمة للمحافظات الشيعية (والكردية أيضًا). وهو ما أدّى إلى قطع كل قنوات تمرير أو إثارة المشكلات والتوتُّرات، التي بقيتْ تتراكم دون تنفيس.

الحلول

أدّت ميولُ الاحتكار السياسي ـ النفطي للنخبة الحاكمة (نظام البعث) إلى تمزُّق النسيج الوطني. وجاء انهيارُ الإيديولوجيات الجامعة، مثل الماركسية أو الوطنية العراقية أو القومية العربية، بعد تآكُل مشروعيّتها «الثورية» (أي المعلنة ذاتيّاً من أصحابها)، إلى تمزُّق الأواصر الجامعة، وإلى نشوء هويات محلية، دينية وإثنية لكأنّ العراق عاد القهقهرى إلى عام ١٩٢١! وكانت هذه اللوحة واضحةً لنا، نحن المشتغلين في مجال العلوم الاجتماعية، وبخاصةٍ السوسيولوجيا والانتروبولوجيا؛ فقد كنا نرى ذلك ونلمسه لمسَ اليد من خلال الأبحاث الميدانية الجارية في الخفاء، بعيدًا عن أنظار العسس. المشكلة أنّ العالم العربي لم يَصْحُ على هذه الحقائق إلاّ بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

إنّ تشظّي الهوية العراقية إلى هويّات محلية ما كان ليكون سيِّئًا لو أنّ التعبير عن هذا التشظّي جرى في إطار أحزاب مدنية،

الهويات المحليّة اكتست طابعًا طائفيّاً بسبب صعود الأحزاب الإسلامية على الجانبيْن السنّي والشيعي.

وبأسلوبٍ سلمي، أيْ عبر المؤسسات. المشكلة أنّ صعود الهويّات المحلية، الناتجَ عن تاريخ طويل من سياسات صَهْرٍ واحتكارٍ حمقاء، جرى لحظةَ انهيار الإيديولوجيات العلمانية، ونشوءِ فراغٍ ثقافي مَلأتْهُ الأحزابُ الإسلامية. والحال أنّ الإسلام السياسي، بالتعريف، تقسيميٌّ في أيّ بلدٍ متعدّدِ الأديان أو متعدِّدِ المذاهب، إذا كانت إيديولوجيا الحزب المعني أو الأحزاب المعنية دينيةً خالصةً.

وبهذا المعنى اكتست الهوياتُ المحليةُ طابعًا طائفيّاً بسبب صعود الأحزاب الإسلامية على الجانبيْن السُّني والشيعي كما أنّ جانبًا من البعث المهزوم يقاتل تحت راية الطائفية بشكل موارب. ثم إنّ تنظيمات «القاعدة» تعتبر الحربَ الطائفية مقدّسة؛ ومن هنا هجومُها على الرموز الشيعية (طقوس عاشوراء)، ونسفُها للمرقديْن الشريفيْن في سامراء في شباط ٢٠٠٦ ـ وهو نقطة التحوُّل نحو الحرب الأهلية الطائفية، الدائرةِ اليومَ بين الميليشيات الشيعية (مثل جيش المهدي وفيْلق بدر) والميليشيات السّنية/البعثية. أما الضحايا فهم المواطنون العاديون.

إنّ مشكلة العراق رباعيةُ الأبعاد: فهناك الانتقال إلى وضع السيادة، أي الفكاك من الاحتلال؛ وهذا يتطلّب استقرارًا وبناءَ مؤسسات. وهناك مشكلة قبول المهزومين بالمشاركة على قاعدة الديموقراطية (لكل إنسان صوتٌ واحد) مثلما أنّ هناك مشكلة قبول الفائزين بنظامٍ توافقيّ يَفْتح البابَ لمشاركة الجميع. وهناك مشكلةُ الجيران الكارهين لأيّ أفقٍ ديموقراطي محتمل، أو لأيّ تغييرٍ في البنيان السياسي.

المفارقة مثلاً أنّ شيعة لبنان يطالبون بالنظام التوافقي تحت راية «حكومة وحدة وطنية،» أما شيعة العراق فيميلون إلى النظام الأكثري، في حين أنّ السُّنة يميلون إلى توافقية على غرار المثال اللبناني.

هل أَجَّجَ الأميركانُ خطوطَ الانقسام هذه؟ نعم ولا. لا، لأنّ الأميركان يَجْهلون تضاريسَ المجتمع العراقي، ولم يَصْنعوا خطوطَ الانقسام لأنّها كانت قائمةً وتتعمّق منذ أمد بعيد. ونعم، لأنّ حماقاتِ الأميركان في احتلال العراق وإدارته لا تُعدُّ ولا تحصى، وبخاصةٍ حلُّ المؤسسات في بلدٍ تهاوت فيه كلُّ المؤسّسات الاجتماعية وبات يعيش في فراغ مدمِّر

لن تزول الانقساماتُ الطائفية ـ فهي اختلافاتٌ ثقافيةٌ ذاتُ بعد تاريخي مديد. لكنّ ما يُمْكن أن يزول هو تسييسُ الإسلاميين والمتعصّبين لهذه الاختلافات. المَخْرجُ من عنق الزجاجة الطائفي، الذي بَلَغَ حدودَ القتل على الهوية، هو الوسطيةُ السياسيةُ، المزاجُ الأرأسُ وسط الطبقات الوسطى المتعلّمة، والمالكة، العابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات: إنّ أصوات هذه الوسطية خافتةٌ الآن بسبب طغيان لغة السلاح، لكنّها ليست خرساء.

بيروت

د. فالح عبد الجبار
باحث عراقي